

الاطلاق لثلاثة صيغة وعاقده وهو

وسرط فيما اى في هذه الثلاثة ما مر في نظيره

في البيع ومنه عدم العلية والتاقيب

فذكره من زيادتي **لكن نضع هبة محضتي**

بر ولا يصح كما مر **لاهبة موصوف** والذمة

كما اشار اليها لرافعي في الصلح ويصح بيعه

وهذا من زيادتي وخرج بهذه الهبة الدين

وصرح به الاصل والصدقة فلا يعتبر

فيها صيغة بل يكفي فيها بعت وقبض

في الواهب اهلية تبرع هذا من زيادتي

فلا يصح من مكاتب بغير اذن سيده

ولا من ولى وهبة الدين المنقر للدين

ابرا فلا يحتاج الى قبول اعتبارا بالمعنى

ولغيره هبة صحيحة كما صح جمع ثمن الدين

وهو نظير ما مر في بيعته بل اولى وصلاح

الاول هذه الصيغة

بطلان

اي من موهبه بطلانها نظير ما مر له في بيعه وما نقر

تمليك لخواج هو في هبة غير المنافع اما هبتها

انما وجد وجهان احدهما انها ليست بمليك بنا

التي يهدى هذا على ان ما وهبت منافع عارية وهو

وما يملك ما جزم به الما وردى وغيره ووجه الثاني

ان منقضة هبتها والثاني انها تملك بنا على ان ما وهبت

ويستوفى منها امانة وهو ما راجح من الرفعة

في توبة الاشارة والتسبكي وغيرهما **وتصح بعري ورفعي**

بما هو شرط فالعري كما عرّفك هذا اي جعلته لك

بما كان البيع شرك وان زاد فاذامت **عآدى ولفا**

اذ كان متيقنا الشرط خبر الصحابي من العمري ميراث

الفساد رجحا **رفعي اي مت قبلي عآدى وان مت قبلك**

استولى ولفا الشرط خبر اى داود لا تقروا

ولا ترهبوا من ارقب شيئا او امره فهو

عالمنا المنعور

فيها شرط

ولا ينفذ هبتها

انما يملك من الهبة بخلاف القول الثاني

اي وان كان صفة

بما كان البيع

بطلان